أثر المعايير والسياسات الائتمانية على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة (دراسة تطبيقية في بيت التمويل الكويتي)[1]

ثامر عبدالله ناصر الرشيدي[2]، عيسى خان [3]، محمد ريزال بن موازر

الملخّص

هدف هذا البحث إلى التعرف على أثر المعايير والسياسات الائتمانية على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة، وذلك من خلال دراسة تطبيقية في بيت التمويل الكويتي الذي شكل مجتمع للبحث. أما عينة البحث فتكونت من (80) مستجيباً من مديري الإدارات ورؤساء أقسام الائتمان وموظفي إدارة المخاطر في بيت التمويل الكويتي. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وفي تحليل البيانات تمت الاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية .SPSS)) وخلص البحث إلى وجود أثر للمعايير والسياسات الائتمانية على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي. كما تبين انه يتقيد بتوجيهات البنك المركزي والقيود القانونية المتعلقة بمنح القرض في الحدود القصوى، ويهتم بمصادر الوفاء بالقروض التي تمكن صاحب المشروع الصغير المقترض من الوفاء بالدين في مواعيد الاستحقاق. وقدم الباحث عددا من التوصيات أبرزها: الاعتماد على معيار سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض كأحد أركان المعايير الائتمانية عند اتخاذ قرارات الإقراض لمشروعه الصغير.

الكلمات المفتاحية: المعايير والسياسات الائتمانية، اتخاذ قرارات الإقراض، المشروعات الصغيرة، بيت التمويل الكويتي.

[1] هذا البحث مستل من أطروحة دكتوراه في قسم الشريعة والإدارة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا (ماليزيا).

[2] طالب دكتوراه في قسم الشريعة والإدارة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا < Thamertv@yahoo.com >

[3] أستاذ مساعد، قسم الشريعة والإدارة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا. <issa@um.edu.my>

[4] أستاذ مساعد، قسم الشريعة والإدارة، أكاديمية الدراسات الإسلامية، جامعة ملايا. <mrmkl@um.edu.my>

The Impact of Credit Standards and Policies on Lending Decisions Making for Small Businesses

(An Applied Study at Kuwait Finance House)

Thamer Abdullah Nasser Al-Rashidy, Issa Khanand & Mohd Rizal Bin Muwazir

Abstract

This research aimed to identify the impact of credit standards and policies on lending decisions making for small projects, through an applied study in Kuwait Finance House, which formed a community for research. As for the research sample, it consisted of (80) respondents from department managers, heads of credit departments, and risk management employees in Kuwait Finance House. The descriptive analytical approach was used, and in the analysis of data, appropriate statistical methods were used with in the SPSS program. The research concluded that there is an impact of credit standards and policies on making lending decisions for small projects in Kuwait Finance House. It was also found that he abides by the Central Bank directives and legal restrictions related to granting the loan within the maximum limits, and is concerned with sources of loan repayment that enable the borrower's small business owner to pay the debt on due dates. The researcher made a number of recommendations, the most prominent of which are: Reliance on the reputation and ethics standard of the borrower's small business owner as one of the pillars of credit standards when making lending decisions for his small project.

Keywords: Credit Standards and Policies, Lending Decisions, Small Businesses, Kuwait Finance House.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسولنا الكريم، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه واستن بسنته بإحسان إلى يوم الدين.

تمثل إدارة الائتمان المهمة الحيوية والأساسية في وظيفة المصارف الإسلامية، وبالتالي فإن أحد المشاكل الأساسية التي تواجه هذه المصارف هي البحث عن الكيفية التي يتم من خلالها استخدام الأموال وتحقيق أهدافه في تحسين الربحية وتوفير السيولة وتقليل المخاطرة من خلال عمليات متوازنة في ظل قيود قانونية ومصرفية وبيئية.

كما تعتبر ترشيد قرارات منح الائتمان أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقًا لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان، إذ يتطلب ذلك وضع السياسيات الائتمانية السليمة أو قياس ما يعرف بالجودة الائتمانية المعبرة عن مقدار الربحية المتوقع الحصول عليها نتيجة منح الائتمان.

وقد تزايدت في الآونة الأخيرة اهتمامات الدول على اختلاف قوتها الاقتصادية بالمشروعات الصغيرة، وذلك بسبب دورها الايجابي في دعم متطلبات التنمية الاقتصادية وزيادة عمليات النمو الاقتصادية وارتفاع مستويات الدخول الفردية ولمساهمتها الكبيرة في تقليل معدلات الفقر والبطالة وزيادة نسبة عمليات التوظيف، ونتيجة لهذه التوجهات المدعمة بالدراسات الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي فقد تمكنت تلك الدول من تحقيق أهدافها، حيث تمثل هذه المشروعات أكثر من 90% من المشروعات في غالبية اقتصاديات دول العالم، كما أنها توفر ما بين 40 إلى 80% من إجمالي فرص العمل، وتمثل نسبة مساهمة تتجاوز 85% من الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول، وتيسير الحصول على القروض، وتوفير العديد من الخدمات والأدوات غير التقليدية، بمثابة الركائز الأساسية لتهيئة البيئة المواتية لتنمية المشروعات الصغيرة[4].

يعتبر بيت التمويل الكويتي "بيتك" أول بنك في دولة الكويت والخليج العربي يعمل حسب الشريعة الإسلامية، وهو يمارس دوراً كبيراً في العمليات المصرفية المتعلقة بمنح الائتمان، حيث تأتي أهمية دراسة واقع المعايير الائتمانية في هذا البيت من كونها تشكل أساساً لتسجيل ومعالجة مختلف الأنشطة والعمليات في الوقت الحالي، ومن هنا تأتي ضرورة التأكيد على أهمية هذه المعايير لضمان نوعية ما

[4] أبو جليل، محمد منصور، **دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الإبداع الريادي للمشروعات الصغيرة في الأردن**، ص3.

تنتجه من معلومات محاسبية، تستخدم لقياس مخاطر الائتمان فيه، لاسيما في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة، التي تتطلب أن تكون قرارات منح الائتمان قرارات رشيدة.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أثر المعايير والسياسات الائتمانية على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة، وذلك من خلال دراسة تطبيقية في بيت التمويل الكويتي يتم من خلالها التعرف على أراء عينة من مديري الإدارات ورؤساء أقسام الائتمان وموظفي إدارة المخاطر ومحللي الائتمان في بيت التمويل الكويتي.

إشكالية البحث

تواجه المصارف الإسلامية الكويتية العديد من القرارات المحورية المهمة، ولعل من أهم القرارات الاقراضية الممنوحة للمشروعات الصغيرة التي تؤثر بشكل مباشر على المركز المالي للبنك وسيولته النقدية، الأمر الذي يتطلب إخضاع هذه القرارات لمعايير ثابتة وواضحة ومحددة بعيداً عن أية اعتبارات شخصية، ما يحتم على المختصين دراسة هذه المعايير وتحليلها بالشكل العلمي الدقيق، وبناءً عليه يتم اتخاذ القرارات الاقراضية وفقاً لهذه المعايير.

كذلك فان المصارف الإسلامية تواجه عملياً مشكلات متعددة يتعلق البعض منها باتخاذ قرارات الإقراض منح الائتمان للمشروعات الصغيرة، ومتابعة هذه القرارات الاقراضية ثم تقييمها مالياً ومحاسبياً وفنياً لأغراض التعامل معها من أجل استخراج بعض المؤشرات المالية الخاصة بقدرة أصحاب هذه المشروعات الإيرادية وقدرتهم على السداد القروض الممنوحة لهم. لذلك فان نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5 Cs يعتبر أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقًا لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان، إذ يتطلب ذلك وضع المعايير الائتمانية السليمة (قياس ما يعرف بالجودة الائتمانية) وهو مقدار الربحية المتوقع الحصول عليها نتيجة منح القروض للمشروعات الصغيرة، وبالتالي فان المشكلة تكمن بالإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي: ما أثر المعايير والسياسات الائتمانية المتمثلة بـ (سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض، القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض، السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض، الضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض، الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض) على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي ؟ وينبثق عن هذا السؤال عدد من الأسئلة هي:

السؤال الأول: ما هو أثر معيار سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي؟

السؤال الثاني: ما هو أثر معيار القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي؟

السؤال الثالث: ما هو أثر معيار السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي؟

السؤال الرابع: ما هو أثر معيار الضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي؟

السؤال الخامس: ما هو أثر معيار الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الأساسي لهذا البحث في محاولة معرفة أثر المعايير والسياسات الائتمانية المتمثلة بـ (سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض، القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض، السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض، الضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض، الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض) على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

أهمية البحث

يعد استقرار القطاع المصرفي الإسلامي في دولة الكويت أمراً مهماً ومطلباً اقتصادياً رئيساً، حيث أن استقرار هذا القطاع ينعكس بشكل مباشر على استقرار الاقتصاد الوطني بشكل عام، وبما أن البنوك تمثل دعامة أساسية من دعامات الاقتصاد الوطني، فإن من الأهمية الحرص على الاستقرار المالي لهذه البنوك، ودراسة كافة الجوانب التي تتعلق بهذا الموضوع، ومن الجوانب التي من المهم دراستها هو جانب القرارات الاقراضية، وأسس اتخاذ هذه القرارات بناءً على معايير واضحة وثابتة ومتفق عليها من قبل الجميع، وهي المعايير الائتمانية التي تشكل دعامة لاتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة، حيث أنها تسهم في خدمة بيت التمويل الكويتي في سعيه الدائم إلى توفير الجودة المطلوبة في قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة على وجه الخصوص.

فرضيات البحث

تم صياغة فرضية البحث الرئيسة على النحو الآتي: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعايير والسياسات الائتمانية المتمثلة بـ (سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض، القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض، السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض، الضمانات المالية المقدمة

من صاحب المشروع الصغير المقترض، الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض) على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي. وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

الفرضية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

الفرضية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

الفرضية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار الضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

الفرضية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

نموذج البحث

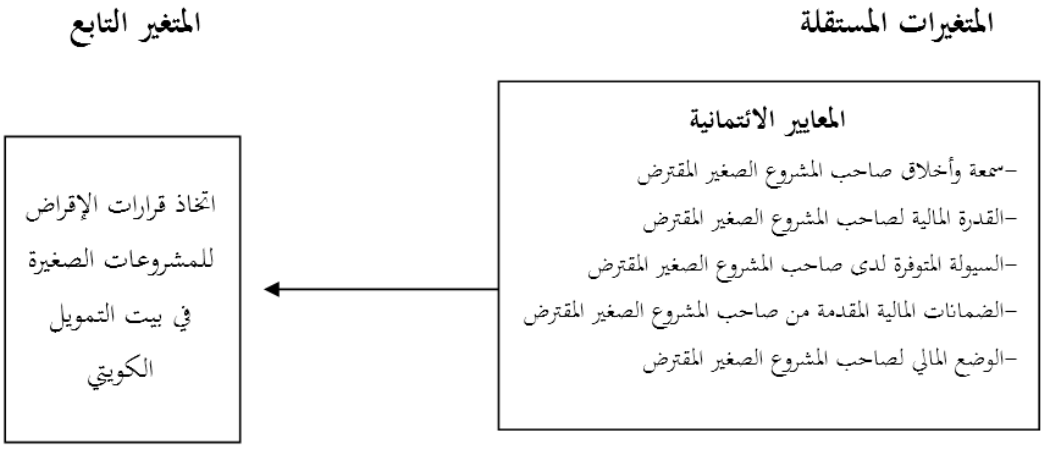

الشكل (1): نموذج البحث

المصدر: النموذج من إعداد الباحث اعتمادا على الدراسات والأبحاث الآتية:

المتغير المستقل: دراسة[5] Catherine, et al, (2009)

والمتغير التابع: دراسة البراك (2014) ودراسة زبرة (2016)[6].

[5] Catherine Soke, Fun Ho, & Nurul Izza Yusoff, (2009), A preliminary study on credit risk management strategies of selected financial institutions in Malaysia, J. Pengurusan Vol.3, No.23 :33-49

مصطلحات البحث

المتغير المستقل: المعايير والسياسات الائتمانية: هي المعايير التي تشتمل على كل من سمعة صاحب المشروع الصغير المقترض ونزاهته وأخلاقه، إضافة للملاءة المالية للعميل وقدرته على الاقتراض من خلال تحديد حجم الديون الأخرى المترتبة عليه، والضمانات المقدمة من العميل والمتمثلة في مجموع الأصول التي يقدمها العميل لبيت التمويل الكويتي، كذلك الظروف الاقتصادية العامة والخاصة المحيطة بالعميل. وتتكون هذه المعايير من:

-سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض: أن يتمتع صاحب المشروع الصغير المقترض بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، واستقراراً مالياً يضمن التزامه بكافة تعهداته والوفاء بالتزاماته بالشكل الذي يقنع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم بيت التمويل الكويتي له.

-القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض: حجم الديون الأخرى المترتبة على صاحب المشروع الصغير المقترض وقدرته على تحقيق الدخل، وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات لبيت التمويل الكويتي.

-السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض: وتعني ملاءمة صاحب المشروع الصغير المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له من بيت التمويل الكويتي، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشله وعدم قدرته على التسديد.

-الضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض: مجموعة الأصول التي يضعها صاحب المشروع الصغير المقترض تحت تصرف بيت التمويل الكويتي كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز التصرف بها، فهذا الأصل سيصبح من حق بيت التمويل الكويتي في حال عدم قدرة صاحب المشروع الصغير المقترض على السداد.

-الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض: الظروف العامة والخاصة المحيطة بصاحب المشروع الصغير المقترض على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله من بيت التمويل الكويتي.

---

[6] البراك، براك، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية**، ص1.

[7] زبرة، عبدالله محسن، **أثر المعايير الائتمانية على اتخاذ القرارات الاقراضية من وجهة نظر أجهزة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية**، ص1.

المتغير التابع: اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة: هي مجموعة القرارات المتعلقة بتحديد المعايير الائتمانية والسياسات، وشروط منح القروض، وسياسة التحصيل، إجراءات متابعة القرض الممنوح للمشروعات الصغيرة من بيت التمويل الكويتي.

منهج البحث

يعتبر هذه البحث من الأبحاث الميدانية والتي اتبع فيها الباحث المنهج الوصفي التحليلي، بهدف التعرف على للمعايير والسياسات الائتمانية على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

الدراسات السابقة

هدفت دراسة Catherine, et al, (2009) إلى التحقيق في نمط استراتيجيات إدارة المخاطر ومراقبة الممارسات التي تنفذها مؤسسات التمويل في ماليزيا. واعتمدت على متغيرات الرهن والضمانات والظروف الاقتصادية في ذلك وقد وجدت أن تنويع خدمات الإقراض وتخفيف المخاطر وتدريب وتطوير الموظفين هي أهم ثلاث ممارسات معروفة تنفذها المؤسسات المالية.

هدفت دراسة Lakshmi & Murugan (2009) إلى معرفة طبيعة الإجراءات المتخذة من قبل البنوك التجارية الهندية في منح الائتمان للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وأظهرت النتائج أن أغلبية الشركات المتوسطة والصغيرة تم منحها تسهيلات ائتمانية من قبل البنوك نظراً للإجراءات المخففة من قبل البنوك في منح الائتمان للشركات، كما أظهرت أن العاملين في هذه البنوك يدركون آليات منح الائتمان والضمانات المطلوبة لمنح الائتمان ويراعون ضرورة توفر ضمانات مالية لدى الشركات طالبة الائتمان.

هدفت دراسة Siam et al., (2011) إلى بيان درجة استخدام المؤشرات المالية من قبل مديري التحليل والائتمان في البنوك التجارية الأردنية بهدف تقييم الملاءة المالية لطالبي الائتمان عند اتخاذ قرارات منح التسهيلات الائتمانية، وأظهرت نتائج الدراسة أن استخدام المؤشرات المالية يساهم بشكل كبير في تحديد الملاءة المالية لطالب الائتمان، حيث يتحدد منح الائتمان من عدمه بناءً على الملاءة المالية للعميل، أن نسبة السيولة المتوفرة لدى العميل هي المحدد الأكبر لمديري الائتمان في منح الائتمان من عدمه.

هدفت دراسة البراك (2014) إلى بيان أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية، وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية.

هدفت دراسة الذروة (2014) إلى تحديد مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الإقراض، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى أبعاد كل من قائمة المركز المالي، وقائمة الدخل، وقائمة حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية كانت مرتفعة، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية لاعتماد بيت التمويل الكويتي على كل بعد من أبعاد القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الإقراض.

هدفت دراسة زبرة (2016) إلى بيان أثر المعايير الائتمانية على اتخاذ القرارات الاقراضية من وجهة نظر أجهزة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية، وأظهرت نتائج الدراسة أن أثر المعايير الائتمانية في البنوك التجارية الكويتية كان مرتفعاً، كما أظهرت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعايير الائتمانية بأبعادها (سمعة العميل، والقدرة المالية للعميل، والسيولة المتوفرة لدى العميل، والضمانات المالية المقدمة من العميل، والوضع المالي للعميل) على اتخاذ القرارات الاقراضية في البنوك التجارية الكويتية.

هدفت دراسة البعلي (2016) إلى إبراز انعكاسات النظم الاقتصادية على سياسات تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة وأساليب المصارف والمؤسسات المالية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، سواء حزم التمويل الشرعية الأكثر شيوعاً أم حزم التمويل الشرعية الأقل شيوعاً. وبينت النتائج أن سبل التغلب على تلك المعوقات فتكمن من وجهة نظر الباحث في تطوير صيغ التمويل المتاحة لتلبي حاجات القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي تقديم نماذج تمويلية ملائمة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

هدفت دراسة طلبة، (2018) إلى بيان وتحديد أهم المحددات الكمية والنوعية التي تقوم بها وكالات التصنيف الائتماني العالمية للديون السيادية، وقد بينت الدراسة المؤشرات التي تستند إليها هذه الوكالات في بناء تلك التصنيفات التي تقوم بتحليل الجدارة الائتمانية للديون السيادية، والتي تعتبر من الجوانب المهمة التي تعتمدها تلك الوكالات.

تناولت دراسة حمادو، (2019) دور وكالات الجدارة الائتمانية في تحقيق الكفاءة والاستقرار في الأسواق المالية، باعتبارها أهم مصادر المعلومات المالية وتعقد خصائصها حيث أن توافر المعلومات الكافية للمتعاملين في هذه الأسواق يجعل السوق المالي يتصف بكفاءة، كما تبين أن دور الوكالات تسهم في تزويد الجهات التي تتعامل مع السوق المالي في اتخاذ القرارات الاستثمارية وتقييم الأخطار.

هدفت دراسة بنية، صابرينة، وشريط، عابد، (2020) إلى بيان أثر معايير ومؤشرات الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5 Cs على اتخاذ القرار الائتماني في البنوك الجزائرية، وبينت نتائج الدراسة أن البنوك الجزائرية تستخدم بالفعل عملية التحليل الائتماني، وان هناك علاقة بين معايير ومؤشرات الجدارة

الائتمانية المعروفة ب 5 Cs من حيث السمعة، والقدرة المالية، ورأس المال، والضمانات المقدمة من العميل، والظروف التي تحيط به وبين اتخاذ القرار الائتماني.

ما يميز البحث الحالي

إن ما يميز هذا البحث أنه تم اعتماد نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5 Cs كمتغيرات مستقلة وهذه المعايير الائتمانية تعتبر الأكثر ملاءمة لقياس الجودة الائتمانية) عند منح القروض للمشروعات الصغيرة، حيث تلقي الدراسة الضوء على مدى مواكبة بيت التمويل الكويتي (مجتمع الدراسة) للأنظمة والمفاهيم والنماذج المالية التي تقوم على النهج الإسلامي وعلى وجه التحديد المعايير والسياسات الائتمانية على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

المبحث الأول: المعايير والسياسات الائتمانية وقرارات الإقراض

المطلب الأول: المعايير والسياسات الائتمانية ونموذج ب 5 Cs

يرتبط الائتمان ارتباطاً مباشراً بالمخاطر التي قد تنتج عنه، فإن جودة المعايير الائتمانية تشكل أساس المخاطر الائتمانية، لذا تتجه البنوك للاعتماد على مجموعة من المعايير والمبادئ التي تشكل أساساً لمفهوم منح الائتمان، وذلك بهدف تحديد الجدارة الائتمانية للعميل المقترض، وضمان جودة محافظها الائتمانية من حيث النوعية والتركيبة الجيدة، إضافة إلى التخفيف من حدة المخاطر المترتبة على الائتمان وآثارها على البنك[7].

ويمكن تعريف الائتمان بأنه أحد الوظائف الرئيسة التي يمارسها بيت التمويل الكويتي لصاحب المشروع الصغير المقترض بهدف تحقيق أرباح، حيث يقوم بيت التمويل الكويتي بمنح الأموال لصاحب المشروع الصغير المقترض على أن يلتزم الأخير بسدادها في موعد محدد، وضمن ضمانات وشروط محددة.

لعل من أبرز النماذج التي تناولت المعايير الائتمانية النموذج المعروف ب 5 Cs الذي يعتبر من أهم المنظومات الائتمانية التي يستند عليها محللي ومانحي الائتمان عند منح القروض، ويقوم هذا النموذج بوضع المعايير الائتمانية المناسبة ويحدد الجودة الائتمانية ومقدار الربحية المتوقع الحصول عليها نتيجة منح القروض للمشروعات الصغيرة.

وبالتالي فإن نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5 Cs يبين يقدم الصورة الواضحة عن وضعية العميل الذي يقوم بطلب الائتمان وبيان مركزه المالي والائتماني، والمعايير التي يتضمنها النموذج تتباين في

---

[7] عثمان، محمد، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q**، ص43.

أهميتها النسبية فينظر البعض إلى أهمية معيار على حساب الآخر، ولكنها في النهاية تشكل تكمل بعضها لان الضعف في معيار معين يقابله قوة في المعيار الآخر فيعوض المعيار القوي الآخر الضعيف فتظهر هذه المعايير الخمسة في النهاية ككل متكامل وشامل ومتوازن. [8]

فنموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5 Cs يبين الحد الأدنى من الجودة التي يجب أن تتوفر في الشخص أو الجهة طالبة القرض، أي معرفة مدى توافر القدرة والرغبة في سداد المستحقات المترتبة عليه تجاه البنك في المواعيد المتفق عليها، والمعايير الواردة في النموذج تمثل الأساس الذي يتم الاعتماد عليه عند اتخاذ قرار منح الائتمان، فالنموذج يهتم بتحديد إمكانية طالب القرض على السداد ومدى قبوله أو وفضه من قبل البنك الذي يقوم بمنح الائتمان، حيث يعتمد محللو الائتمان والبنوك المانحة الائتمان على هذه المعايير كأساس لمنح الائتمان للعميل، وعلى النحو الآتي9:

1-السمعة والأخلاق للعميل: تمثل سمعة وأخلاق العميل أولى الركائز التي يعتمد عليها مسؤولو الائتمان في البنوك عند اتخاذهم للقرارات الائتمانية، وتتمثل سمعته وأخلاقه في سلوكياته، وتتحدد بمدى قدرته على الوفاء بالتزاماته ورغبته في ذلك في حال العميل فرداً، أما إذا كانت سمعة العميل تتمثل في شركة أعمال فإنها في هذه الحالة تتمثل في مدى قدرة الشركة في الوفاء بما عليها من التزامات تجاه البنوك، كذلك تعكس أمانة العميل ومصداقيته وسلوكياته إضافة لبعض الخصائص الشخصية الأخرى له حجم شعور العميل بالمسؤولية، وبالتالي تعكس حجم التزامه بتسديد قروضه للبنك.

2-القدرة المالية للعميل: يعد معيار القدرة المالية للعميل أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان، حيث تتحدد هذه القدرة بمقدار الموارد الأساسية المتوفرة لدى العميل لسداد الائتمان، والتي يتم تحديدها من خلال التدفق السابق وكذلك التدفق النقدي المتوقع في المستقبل، كما أنها تتمثل في حجم الديون الأخرى للعميل ومدى تمكنه من تحقيق الدخل الكافي الذي يمكنه من الالتزام بسداد القروض والفوائد والعمولات المترتبة عليها.

3-السيولة المتوفرة لدى العميل: تعد السيولة المتوفرة لدى العميل واحداً من أهم أسس اتخاذ القرار الائتماني في البنوك، وهذا الأمر يجعل البنوك تعمد إلى التركيز بشكل أكبر وأكثر دقة على تحليل رأس المال المتوفر لدى العميل حتى تتمكن من تحديد درجة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها عند منحا

---

[8] بنية، صابرينة، وشريط، عابد، (2020) أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5 Cs على اتخاذ القرار الائتماني في البنوك الجزائرية، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد 4، العدد 2، ص 107-120.

[9] الزبيدي، حمزة، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، ص 141-152.

للائتمان، حيث تتمثل السيولة المتوفرة لدى العميل بجميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها مطروحاً منها المطلوبات التي بذمته.

4-الضمانات المالية المقدمة من العميل: تتمثل الضمانات المالية المقدمة من العميل طالب الائتمان بمقدار ما يملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة يتم رهنها للبنك، وقد يكون الضمان شخصاً ذو كفاءة مالية وسمعة مؤهلة تمكن البنك من الموافقة على منح الائتمان، بحيث يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وضعه تحت تصرف البنك.

5-الوضع المالي للعميل: تعتبر إدارة الائتمان في البنوك أن الوضع المالي للعميل كمعيار في منح الائتمان يتمثل في الظروف الاقتصادية والبيئية المحيطة بالعميل، ويرتبط هذا المعيار بالعديد من الظروف الداخلية والخارجية المحيطة بطالب الائتمان، حيث يقوم محلل الائتمان في هذه الحالة بدراسة كافة الظروف المحيطة بالعميل من حيث الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية للمشروع.

مما سبق يمكن القول أن المعايير مجتمعة تشكل أساساً علمياً مناسباً لاتخاذ القرار الائتماني من قبل بيت التمويل الكويتي لصاحب المشروع الصغير المقترض، وعلى الرغم من تفاوت أهمية المعايير من حيث الأولوية، إلا أنها تكمّل بعضها البعض، وهذا الأمر يعني أهمية توفر كافة المعايير لدى طالب الائتمان، وفي بعض الحالات يكون غياب أحد المعايير مبرراً بوجود قوة في المعايير الأخرى لدى المقترض، ولكن على أن يقوم محلل الائتمان بيت التمويل الكويتي بدراسة المعايير الخمسة دراسة مستفيضة تمكنه من التوصل إلى القرار المناسب والخاص بمنح الائتمان لصاحب المشروع الصغير المقترض أو عدمه.

المطلب الثاني: اتخاذ قرارات الإقراض

تمثل عملية اتخاذ القرارات، سواء إدارياً أو مالياً أو تشغيلياً، بأنها " عملية تتخذها المنظمات بهدف معالجة مشكلات قائمة، أو مواجهة حالات أو مواقف معينة محتملة الوقوع، أو تحقيق أهداف مرسومة "[10].

ويأخذ قرار الإقراض احتمالي الرفض أو القبول المشروط لطلبات القروض والتسهيلات الائتمانية المقدمة من عملاء البنك في ضوء العناصر الحاكمة لعملية الإقراض، حيث يتطلب كل قرار إقراضي إجراء موازنة بين العائد المتوقع وبين المخاطر والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب، وبعد حصول الموافقة المبدئية على القرار الاقراضي يتم إعداد الدراسة الهادفة للوصول إلى قرار سليم يستند إلى سلامة تقدير المخاطر

[10] ملكاوي، نازم، **نظم دعم القرارات ونظم ذكاء الأعمال وأثرهما في تحسين عملية اتخاذ القرارات في المستشفيات الأردنية: دراسة حالة لمستشفى الملك عبد الله المؤسس الجامعي**، ص 143-168.

الائتمانية التي يتضمنها القرض المطلوب، والتي تختلف من عميل لآخر حيث يستعان بمجموعة من المؤشرات والمعايير الكمية وغير الكمية، ما يساعد في تقييم جدوى الإقراض وقدرة العميل على السداد، وبالتالي اتخاذ القرار الاقراضي[11].

تقوم البنوك باتخاذ قراراتها الائتمانية بمنح العميل القرض المطلوب بناءً على أسس يجب مراعاتها في العمل المصرفي، وتكون هذه الأسس خاصة بالبنك نفسه وبسياساته الداخلية والخارجية، وعلى النحو الآتي[12]:

1-سلامة القروض: لا يمنح القرض إلا بعد التأكد من سلامته ومقدرة العميل على السداد طبقاً للشروط المتفق عليها، فالحرص مهما بلغت درجته لن يمنع من وجود عنصر المخاطرة في كل قرض حيث قد تنشأ بعض الظروف التي تقلل من قدرة العميل على الوفاء، وبذلك يتحمل البنك بعض الخسائر.

2-سيولة القروض: وهي السيولة النقدية لدى البنك مانح الائتمان، وذلك لمقابلة طلبات السحب دون أي تأخير. أما سيولة القروض، فيعني بها سرعة دوران القروض، ويترتب على قصر آجال استحقاق القروض وصغر الفترة من تاريخ عقد القرض وتاريخ استحقاقه ومن ثم سرعة دورانه، حيث تنشأ سيولة القروض من القروض قصيرة الأجل ذات السيولة الذاتية، والقروض مقابل أوراق تجارية، والقروض المضمونة بأوراق مالية.

3-طبيعة الودائع: يراعي البنك مانح الائتمان على الدوام العلاقة بين الودائع والقروض حتى لا تزيد على الحد الذي يضمنه لنفسه على ضوء الدراسة لطبيعة ودائعه.

4-القيود القانونية وتوجيهات البنك المركزي: تتمثل القيود القانونية في الحدود القصوى للقروض الممكن منحها بدون ضمان للعميل الواحد وتحدد على أساس نسبة مئوية من رأسمال البنك واحتياطاته. كما يحدد البنك المركزي بعض أنواع القروض مثل تلك الممنوحة لتمويل شراء المستهلكين للسلع الاستهلاكية. وقد حدث مؤخراً في الكويت بأن قام البنك المركزي بالإيعاز لكافة البنوك التجارية بإيقاف منح القروض الاستهلاكية الممنوحة لغايات السفر.

5-سياسة مجلس الإدارة: حيث يحدد مجلس إدارة البنك السياسة العامة للإقراض ويوضح أنواع القروض التي يمنحها البنك وآجالها والضمان الممكن قبوله وسلطة المديرين في منح القروض، ويراقب

---

[11] أبو كمال، ميرفت، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، ص 77-78.

[12] عبد الحميد، عبد المطلب، **البنوك الشاملة: عملياتها: إدارتها**، ص 106-107.

المجلس هذه السياسة الموضوعة، كما يشترط عرض القروض التي تزيد قيمتها عن مبلغ معين على المجلس.

6-الدورات التجارية: وهي الانتقال من فترة إنتعاش إلى فترة كساد، ما يجعل البنوك تغير سياستها الائتمانية خلال الدورة التجارية بالزيادة أو النقصان.

7-مصادر الوفاء بالقروض: يهتم المقترض دائماً بمعرفة مصادر الأموال التي تمكن المقترض من الوفاء بالدين في مواعيد الاستحقاق.

ويرى الباحث من خلال العرض السابق بأن اتخاذ القرارات الائتمانية هي ذات عدة أبعاد تتمثل في معالجة المشكلات ومواجهة الأزمات والمواقف الطارئة وتحقيق أهداف المنظمة، فإذا تم إسقاط هذا التعريف على القرار الاقراضي يُلاحظ بأن القرار الاقراضي يتم بناءً على اختيار قبول أو رفض منح القرض للعميل، كما يهدف إلى تحقيق هدف البنك المتمثل في تحقيق الربح، وضمن المدة الزمنية التي يفرضها البنك على العميل لسداد القرض، وكل ذلك يتم في ضوء الظروف العامة والخاصة المحيطة بكل من البنك والمقترض وطبيعة القرض نفسه.

أما المشروعات الصغيرة فتُعد المشروعات الصغيرة دعامة أساسية في الاقتصاد الوطني لكونها تسهم في زيادة النمو الاقتصادي والاجتماعي، وتعمل على خلق القيمة المضافة في إنتاج السلع والخدمات، وفي استغلالها للموارد الإنتاجية المتاحة، وإسهامها في الحد من حدة التضخم، وذلك من خلال توظيف الأموال، ومواجهة تحديات الفقر والبطالة ورفع المستوى المعيشي للمواطنين، ودفع المواطنين إلى المبادرة والاستقلالية في العمل[13].

تعرف المشروعات الصغيرة بأنها القدرة على عملية تنظيم وتخطيط وتقليل الخسائر في المخاطرة الجديدة، وهي المشاريع التي تكون قادرة على إيجاد شيء جديد ذي قيمة في الوقت المناسب، ودفع الأفراد لديها للإبداع والابتكار، مع الأخذ بالاعتبار الموارد المالية، المعنوية، المخاطر الاجتماعية، وتوفير الحوافز والاستقلالية للعاملين لكسب قناعاتهم[14].

وتعرف المشاريع الصغيرة على أنها كيان تنظيمي حي مستقل بذاته يعمل ويملكه ويديره، أو يديره فقط، منظم/ ريادي ''رجل أعمال'' يعمل على التوليف والمزج بين عناصر الإنتاج (الأرض، الموارد، العمل، ورأس المال)، بحيث يوجهها لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة أو مجموعة من السلع والخدمات،

---

[13] المحروق، ماهر وآخرون، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، ص7.

[14] Bhattacharyya, Satybir, (2016). Entrepreneurship and Innovation: How Leadership Style Makes the Difference? J. Decision Makers Vol.31 No.1: 107 -119.

وطرحها في السوق، من أجل تحقيق أهداف معينة لزيادة الطاقة الإنتاجية في المجتمع خلال مدة معينة[15].

المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي تعمل بقوة ايجابية في النمو الاقتصادي وتكوين العلاقة ما بين الابتكار والسوق، وتؤدي إلى زيادة الدخل القومي من خلال إيجاد فرص العمل، وكذلك تقديم التكنولوجيا الحديثة لطرح المنتجات والخدمات بالأسواق.

وفي تعريف آخر للمشروعات الصغيرة بأنها " منظمة يقيمها أشخاص بهدف الربح من خلال ممارسة نشاط اقتصادي, وبيع شيء يجده الآخرون نافعاً فيدفعون ثمناً له, كما يتسم بالاستمرارية وله وجود قانوني وعدد عماله محدود, وهو عبارة عن منظمة أفراد أي الأفراد المالكين هم المنظمة ويديرها مالكوه, ويتكون من مشروع اقتصادي واحد غير منوع في الإنتاج, وتسوده العلاقات الشخصية بين العاملين, ويعمل محلياً ومن جنسية واحدة ورأسماله صغير[16].

ويشير (Kuratko,2015)[17] إلى أن المشروعات الصغيرة هي التي تملك القدرات لتطوير منتجات وخدمات جديدة وكذلك تنظيم وإدارة عمليات الابتكار، وربط ما بين الإبداع والابتكار والتحديث ودورهما في تحقيق الميزة التنافسية لهذه المشروعات.

ويرى الباحث أن المشروعات الصغيرة هي كيان تنظيمي حي مستقل بذاته ويكون لديها القدرة على الإبداع والابتكار من خلال منتجات جديدة أو طرق جديدة في الإنتاج وأسواق جديدة ونماذج جديدة في المنظمات والتي ترتكز على الإدارة الإستراتيجية في تحسين مستويات الأداء وتحقيق أهداف معينة لزيادة معدلات الطاقة الإنتاجية في المجتمع خلال مدة معينة.

المطلب الثالث: التمويل الأصغر

مصطلح التمويل الأصغر يستخدم كمترادف لبعض المصطلحات مثل القروض الصغيرة أو التمويل المتناهي الصغر، أو المديونية الصغيرة، ولكنه اشمل من هذه المصطلحات لشموله خدمات التمويل والإقراض وبعض أنواع الخدمات المالية، ويعرف بأنه " تقديم الخدمات المصرفية كالادخار والعمليات

---

[15] Manimala, M., (2016). Entrepreneurship Globalizing Economy, IIMB Management Review Vol.1 No.18: 283.

[16] بو درامة، مصطفى وآخرون، **دور المشروعات المصغرة في تحقيق ريادة الأعمال في الجزائر**، ص3.

[17] Kuratko, D. F. (2015). The Emergence of Entrepreneurship Education, Trends and Challenges, Entrepreneurship Theory and Practice Vol.29 No.5: 578.

الاقراضية والإيداعات إلى الشرائح السكانية الشديدة الفقر وذات الدخل الأقل وبشكل يتكيف مع احتياجاتهم.[18]

التمويل الأصغر هو منهجية إقراض تقوم على توظيف بدائل للضمانات من اجل تقديم القروض القصيرة الأجل لمالكي وأصحاب المشاريع الصغيرة واستراداها، فهو يستند على نقل القدرات المالية والتمويلية من فئات تمتلك فوائض مالية إلى فئات عاجزة ماليا، وهو يشمل عمليات الادخار والتسليف وتقديم الخدمات المالية مثل التحويلات والتامين والقروض الاستهلاكية وتقديم المساعدات الفنية وتقديم قروض الزواج وبطاقات الائتمان وخدمات الدفع وغيرها من العمليات. [19]

ويرى الباحث أن التمويل الأصغر هو أداة والية يتم من خلالها قيام بيت التمويل الكويتي بإنتاج وتوفير وابتكار الخدمات المالية والإقراضية التي تفي بالاحتياجات المالية، ويستفيد منها المحتاجين وأصحاب الدخول الصغيرة ومالكي المشروعات الصغيرة المدرة للدخل وتساعدهم على تحسين ظروفهم وأوضاعهم المعيشية والتقليل من معدلات الفقر والبطالة.

المطلب الرابع: بيت التمويل الكويتي

يعتبر بيت التمويل الكويتي "بيتك" مؤسسة مصرفية إسلامية رائدة تتبع وتطبق المنهج الإسلامي في كافة تعاملاتها، فهو أول بنك إسلامي يتم تأسيسه في دولة الكويت في عام 1977 . أما اليوم فقد أصبح من رواد وقادة العمل المصرفي الإسلامي في العالم، وتمكّن بيت التمويل الكويتي "بيتك" بخطوات واثقة من توسيع بؤرة أعماله وانجازاته ليتبوأ مركز الصدارة في مجال العمل المصرفي الإسلامي، ويصبح مؤسسة مالية قيادية، ليس في الصناعة المصرفية الإسلامية فحسب، بل أيضاً ضمن قطاع الصناعة المصرفية ككل، إلى جانب كونه أكبر الممولين في السوق الكويتي والإقليمي، ومن كبار مساهمي بيت التمويل الكويتي "بيتك" الهيئة العامة للاستثمار (ملكية مباشرة)، الأمانة العامة للأوقاف (ملكية مباشرة)، الهيئة العامة لشؤون القصر(ملكية مباشرة) والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية (ملكية غير مباشرة)، وذلك كما في 31 ديسمبر 2014 . ويقدم بيت التمويل الكويتي "بيتك" باقة كبيرة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية مثل الخدمات العقارية، التداول المالي، المحافظ الاستثمارية، الخدمات التجارية، والخدمات التمويلية المخصصة للشركات والأفراد في كل من دولة

---

18 دماج، زكريا أمين محمد، (2019)، **صناعة التمويل الأصغر وأثرها على المجتمع: دراسة تطبيقية في اليمن**، أطروحة دكتوراه، أكاديمية الدراسات العليا، جامعة ملايا، كوالالمبور. ص82

19 دوابة، أشرف، (200)، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18 – 17 أبريل 2006 ، ص33

الكويت، مملكة البحرين، المملكة العربية السعودية، دولة الإمارات العربية المتحدة، تركيا، ماليزيا، ألمانيا. [20]

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات

المطلب الأول: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

مجتمع البحث والعينة:

يشمل مجتمع البحث دراسة حالة بيت الزكاة الكويتي، أما وحدة المعاينة فتتكون من مديري الإدارات ورؤساء أقسام الائتمان وموظفي إدارة المخاطر ومحللي الائتمان في بيت التمويل الكويتي، أما عينة الدراسة فتكونت من (80) مستجيب.

أداة جمع البيانات والصدق والثبات:

تم تصميم استبانة غطت جميع محاور البحث وبموجب مقياس ليكرت خماسي الدرجات ذو التدرجات الخمس (موافق بشدة 5 علامات، موافق 4 علامات، موافق إلى حد ما 3 علامات، غير موافق علامتان، غير موافق بشدة علامة واحدة). وتم استخدام معامل كرونباخ ألفا، وقد بلغت درجة الاعتمادية (92.5%) وهي نسبة ممتازة ومقبولة وذات اعتمادية لتعميم نتائج البحث.

المعالجة الإحصائية:

قام الباحث بالاستعانة بالأساليب الإحصائية ضمن برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات، حيث استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري، كما تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Regression Multiple) وتحليل الانحدار الخطي البسيط (Regression Simple) وذلك من أجل اختبار الفرضيات.

أساليب جمع البيانات:

تم الاعتماد على نوعين من مصادر المعلومات هما:

أولا: المصادر الأولية: وهي تلك البيانات التي تم الحصول عليها من خلال البحث الميداني.

ثانيا: المصادر الثانوية: وهي البيانات التي تم الحصول عليها من المصادر المكتبية مثل: الكتب والمواد العلمية والتقارير والأبحاث المحاسبية والمالية.

أولا: نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بسمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض

---

20 الموقع الالكتروني، بيت التمويل الكويتي، http://www.kfh.com/ar/about/index.aspx

جدول رقم (1): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار (سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية%	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	ترتيب الفقرة
1	يميل بيت التمويل الكويتي لاتخاذ قرار الإقراض بناءً على ما يتمتع به صاحب المشروع الصغير المقترض من أخلاقيات وسيرة حسنة	3.885	77.7%	.729	مرتفعة	1
2	يحرص بيت التمويل الكويتي على معرفة مستوى الأمانة والنزاهة التي يتمتع بها صاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.800	76.0%	.711	مرتفعة	2
3	يقوم بيت التمويل الكويتي بإجراء مقابلة شخصية مع صاحب المشروع الصغير المقترض بهدف إجراء تقييم عام له لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.619	72.4%	.725	متوسطة	5
4	يقوم بيت التمويل الكويتي بالاستعلام عن صاحب المشروع الصغير المقترض من قبل الموردين المتعاملين معه لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.657	73.1%	.718	متوسطة	4
5	يقوم بيت التمويل الكويتي بالاستعلام عن تاريخ صاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.776	74.9%	.765	مرتفعة	3
	سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض	3.747	74.9%		مرتفعة	

حققت أسئلة هذا المعيار وسطاً حسابياً قدره (3.747) وبنسبة مئوية بلغت (74.9%) وبدرجة أهمية مرتفعة. ويلاحظ من الجدول أن الفقرة التي تنص على أن " يميل بيت التمويل الكويتي لاتخاذ قرار الإقراض بناءً على ما يتمتع به صاحب المشروع الصغير المقترض من أخلاقيات وسيرة حسنة" جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطاً حسابياً قدره (3.885) وبنسبة مئوية بلغت (77.7%) وبانحراف معياري (729.) وبدرجة أهمية مرتفعة، في حين أن العبارة التي تنص على أن " يقوم بيت التمويل الكويتي بإجراء مقابلة شخصية مع صاحب المشروع الصغير المقترض بهدف إجراء تقييم عام له لغايات اتخاذ قرار الإقراض " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات. وحققت وسطاً حسابياً قدره (3.619) وبنسبة مئوية بلغت (72.4%) وبانحراف معياري (725.) وبدرجة أهمية متوسطة.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعكس اهتمام بيت التمويل الكويتي بأمانة صاحب المشروع الصغير ونزاهته وليس بسلوكه، حيث تعكس الأمانة والنزاهة سمعة العميل على المستوى التجاري، في حين تعكس الأخلاقيات سمعته على المستوى الشخصي.

ثانيا: نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بالقدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض

جدول رقم (2): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار (القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض)

م	العبارات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية%	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	ترتيب الفقرة
6	يقوم بيت التمويل الكويتي بتقييم الاتجاهات المستقبلية لصاحب المشروع الصغير المقترض في عمله لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.520	70.4%	.753	متوسطة	5
7	يقوم بيت التمويل الكويتي بدراسة وتقييم قدرة صاحب المشروع الصغير المقترض على إدارة نشاطه بنجاح بهدف اتخاذ قرار الإقراض	3.865	77.3%	.717	مرتفع	1
8	يحرص بيت التمويل الكويتي على معرفة الخبرات الماضية لصاحب المشروع الصغير المقترض في مجال عمله بهدف اتخاذ قرار الإقراض	3.777	75.5%	.665	مرتفعة	3
9	يتوفر لدى بيت التمويل الكويتي نظام معتمد لتحليل البيانات المالية الخاصة بصاحب المشروع الصغير المقترض يسهم باتخاذ قرار إقراضه	3.557	71.1%	.650	متوسطة	4
10	يتبنى بيت التمويل الكويتي نماذج المعايير الائتمانية المستخدمة في التحليل الائتماني لغرض اتخاذ قرار الإقراض	3.785	75.7%	.721	مرتفعة	2
	القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض	3.700	74.0%	مرتفعة		

حققت أسئلة هذا المعيار وسطاً حسابياً قدره (3.700) وبنسبة مئوية بلغت (74.0%) وبدرجة أهمية مرتفعة. ويلاحظ من الجدول أن الفقرة التي تنص على أن " يقوم بيت التمويل الكويتي بدراسة وتقييم قدرة صاحب المشروع الصغير المقترض على إدارة نشاطه بنجاح بهدف اتخاذ قرار الإقراض " جاءت

في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطاً حسابياً قدره (3.865) وبنسبة مئوية بلغت (77.3%) وبانحراف معياري (.717) وبدرجة أهمية مرتفعة، في حين أن العبارة التي تنص على أن " يقوم بيت التمويل الكويتي بتقييم الاتجاهات المستقبلية لصاحب المشروع الصغير المقترض في عمله لغايات اتخاذ قرار الإقراض " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات. وحققت وسطاً حسابياً قدره (3.520) وبانحراف معياري (.753) وبنسبة مئوية بلغت (70.4%) وبدرجة أهمية متوسطة.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعكس جدية بيت التمويل الكويتي وتقييم وضع صاحب المشروع الصغير وقدرته المالية، ويتبنى نماذج المعايير الائتمانية المستخدمة في التحليل الائتماني لغرض اتخاذ قرار الإقراض، وهو ما يعكس أهمية اعتماد موظفي الإقراض على المعايير الائتمانية المستخدمة في التحليل الائتماني.

ثالثا: نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بالسيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار (السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية%	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	ترتيب الفقرة
11	يلتزم بيت التمويل الكويتي بمدى ما يتوفر من رأس مال لدى صاحب المشروع الصغير المقترض كشرط في اتخاذ قرار الإقراض	3.923	78.5%	.612	مرتفعة	1
12	يحرص بيت التمويل الكويتي على معرفة حجم السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض في حساباته المصرفية لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.466	69.3%	.751	متوسطة	5
13	يقوم بيت التمويل الكويتي بتحديد أوجه الإنفاق المختلفة لأموال صاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.590	71.8%	.702	متوسطة	4
14	يقوم بيت التمويل الكويتي بتحليل البيانات المالية الخاصة بصاحب المشروع الصغير المقترض للاطلاع على حجم السيولة المتوفرة لديه سابقاً وحالياً لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.691	73.8%	.730	مرتفعة	3
15	يحرص بيت التمويل الكويتي على تحديد التدفقات النقدية الخاصة بصاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.857	77.1%	.604	مرتفعة	2
	السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض	3.705	74.1%	مرتفعة		

حققت أسئلة هذا المعيار وسطاً حسابياً قدره (3.705) وبنسبة مئوية بلغت (78.5%) وبدرجة أهمية مرتفعة. ويلاحظ من الجدول أن الفقرة التي تنص على أن " يلتزم بيت التمويل الكويتي بمدى ما يتوفر من رأس مال لدى صاحب المشروع الصغير المقترض كشرط في اتخاذ قرار الإقراض " جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطاً حسابياً قدره (3.923) وبنسبة مئوية بلغت (78.5%) وبانحراف معياري (612.) وبدرجة أهمية مرتفعة، في حين أن العبارة التي تنص على أن " يحرص بيت التمويل الكويتي على معرفة حجم السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض في حساباته المصرفية لغايات اتخاذ قرار الإقراض " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات. وحققت وسطاً حسابياً قدره (3.466) وبنسبة مئوية بلغت (69.3%) وبانحراف معياري (751.) وبدرجة أهمية متوسطة.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تعكس حرص بيت التمويل الكويتي على معرفة حجم السيولة المتوفرة لدى العميل في حساباته المصرفية لغايات اتخاذ قرار الإقراض وهو ما يعكس اهتماماً من قبل بيت التمويل الكويتي بكيفية إنفاق الأموال لدى صاحب المشروع الصغير.

رابعا: نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بالضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير

جدول رقم (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار (الضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض)

ر.	العبارات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية%	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	ترتيب الفقرة
16	يحرص بيت التمويل الكويتي على توفر ضمانات ثابتة من قبل صاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.742	74.8%	.699	مرتفعة	4
17	يقوم بيت التمويل الكويتي بتقييم حجم الضمانات المقدمة من قبل صاحب المشروع الصغير المقترض قبل اتخاذ قرار الإقراض	3.814	76.3%	.716	مرتفعة	2
18	يعمد بيت التمويل الكويتي إلى طلب ضمان أشخاص إضافة للضمانات المادية لغايات اتخاذ قرار الإقراض لصاحب المشروع الصغير المقترض	3.966	79.3%	.657	مرتفعة	1
19	يحرص بيت التمويل الكويتي على طلب ضمانات سهلة وسريعة التسييل لغايات اتخاذ قرار الإقراض لصاحب المشروع الصغير المقترض	3.789	75.8%	.840	مرتفعة	3
20	يعمل بيت التمويل الكويتي على تحديد نسبة القرض الممنوح إلى الضمانات المقدمة لغايات اتخاذ قرار الإقراض لصاحب المشروع	3.538	70.8%	.737	متوسطة	5

	الصغير المقترض				
	الضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض	3.769	75.4%	مرتفعة	

حققت أسئلة هذا المعيار وسطاً حسابياً قدره (3.769) وبنسبة مئوية بلغت (75.4%) وبدرجة أهمية مرتفعة. ويلاحظ من الجدول أن الفقرة التي تنص على أن " يعمد بيت التمويل الكويتي إلى طلب ضمان أشخاص إضافة للضمانات المادية لغايات اتخاذ قرار الإقراض لصاحب المشروع الصغير المقترض " جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطاً حسابياً قدره (3.966) وبنسبة مئوية بلغت (79.3%) وبانحراف معياري (.657) وبدرجة أهمية مرتفعة، في حين أن العبارة التي تنص على أن " يعمل بيت التمويل الكويتي على تحديد نسبة القرض الممنوح إلى الضمانات المقدمة لغايات اتخاذ قرار الإقراض لصاحب المشروع الصغير المقترض " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات. وحققت وسطاً حسابياً قدره (3.538) وبنسبة مئوية بلغت (70.8%) وبانحراف معياري (.737) وبدرجة أهمية متوسطة.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تؤكد حرص بيت التمويل الكويتي على تحديد نسبة القرض الممنوح إلى الضمانات المقدمة لغايات اتخاذ قرار الإقراض وهو ما يعكس حرص بيت التمويل الكويتي على منح الائتمان بما يتناسب مع الضمانات المقدمة من قبل لصاحب المشروع الصغير.

خامسا: نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بالوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعيار (الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض)

ت	العبارات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية%	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	ترتيب الفقرة
21	يقوم بيت التمويل الكويتي بتحليل الوضع المستقبلي لنشاط صاحب المشروع الصغير المقترض في ظل المتغيرات المحيطة بعمله لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.616	72.3%	.773	متوسطة	4
22	يعمل بيت التمويل الكويتي على تحليل قدرة النشاط الخاص بصاحب المشروع الصغير المقترض على الاستمرارية لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.861	77.2%	.666	مرتفعة	1
23	يقوم بيت التمويل الكويتي بدراسة العمر الزمني لنشاط صاحب المشروع الصغير المقترض في القطاع الذي يعمل به لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.757	75.1%	.707	مرتفعة	3

24	يعمل بيت التمويل الكويتي على تحليل السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.600	72.0%	.744	متوسطة	5
25	يحرص بيت التمويل الكويتي على دراسة التغيرات القانونية الخاصة بنشاط صاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار الإقراض	3.790	75.8%	.645	مرتفعة	2
	الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض	3.724	74.5%	مرتفعة		

حققت أسئلة هذا المعيار وسطاً حسابياً قدره (3.724) وبنسبة مئوية بلغت (74.5%) وبدرجة أهمية متوسطة. ويلاحظ من الجدول أن الفقرة التي تنص على أن " يعمل بيت التمويل الكويتي على تحليل قدرة النشاط الخاص بصاحب المشروع الصغير المقترض على الاستمرارية لغايات اتخاذ قرار الإقراض " جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطاً حسابياً قدره (3.861) وبنسبة مئوية بلغت (77.2%) وبانحراف معياري (.666) وبدرجة أهمية مرتفعة، في حين أن العبارة التي تنص على أن " يعمل بيت التمويل الكويتي على تحليل السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار الإقراض "كانت الأقل بين متوسطات الإجابات. وحققت وسطاً حسابياً قدره (3.600) وبنسبة مئوية بلغت (72.0%) وبانحراف معياري (.744) وبدرجة أهمية متوسطة.

ويرى الباحث أن هذه النتيجة تؤكد على أن بيت التمويل الكويتي يحرص على تحليل السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير لغايات اتخاذ قرار الإقراض وهو ما يعكس التأكيد على الأمور المتعلقة بالسيولة أكثر من باقي المؤشرات التي تعكس الظروف الاقتصادية للعميل حيث يبين هذا الأمر حقيقة المركز المالي لصاحب المشروع الصغير بشكل أوضح.

سادسا: نتائج الإحصاء الوصفي للبيانات المتعلقة بالمتغير التابع: اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغير التابع: (اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي)

):	العبارات	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية%	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	ترتيب الفقرة
26	يتم التأكد من سلامة ومقدرة صاحب المشروع الصغير المقترض على السداد طبقاً للشروط المتفق عليها	3.847	76.9%	.690	مرتفعة	4
27	يراعي بيت التمويل الكويتي العلاقة بين الودائع والقروض حتى لا	3.82	76.6	.642	مرتفعة	5

	تزيد على الحد الذي يضمنه لنفسه على ضوء الدراسة لطبيعة ودائعه	8	%			
28	تتوافر السيولة النقدية لدى بيت التمويل الكويتي وذلك لمقابلة طلبات سحبها من صاحب المشروع الصغير المقترض دون أي تأخير	3.647	72.9 %	.751	متوسطة	6
29	يتقيد بيت التمويل الكويتي بتوجيهات البنك المركزي وقيود القانونية المتعلقة بمنح القرض في الحدود القصوى	4.147	82.9 %	.670	مرتفعة	1
30	يتقيد بيت التمويل الكويتي بالسياسة العامة للإقراض المقررة من مجلس الإدارة	3.855	77.1 %	.713	مرتفعة	3
31	يراعي بيت التمويل الكويتي الدورات التجارية وفترات الإنتعاش والكساد عند منح القرض لصاحب المشروع الصغير المقترض	3.633	72.7 %	.710	متوسطة	7
32	يهتم بيت التمويل الكويتي بمصادر الوفاء بالقروض التي تمكن صاحب المشروع الصغير المقترض من الوفاء بالدين في مواعيد الاستحقاق	3.981	79.6 %	.771	مرتفعة	2
	المتغير التابع: اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي	3.848	77.0 %	مرتفعة		

حققت أسئلة هذا المعيار وسطاً حسابياً قدره (483.8) وبنسبة مئوية بلغت (77.0%) وبدرجة أهمية مرتفعة. ويلاحظ من الجدول أن الفقرة التي تنص على أن " يتقيد بيت التمويل الكويتي بتوجيهات البنك المركزي وقيود القانونية المتعلقة بمنح القرض في الحدود القصوى " جاءت في المرتبة الأولى، إذ حققت وسطاً حسابياً قدره (4.147) وبنسبة مئوية بلغت (82.9%) وبانحراف معياري (.670) وبدرجة أهمية مرتفعة، في حين أن العبارة التي تنص على أن " يراعي بيت التمويل الكويتي الدورات التجارية وفترات الإنتعاش والكساد عند منح القرض لصاحب المشروع الصغير المقترض "كانت الأقل بين متوسطات الإجابات. وحققت وسطاً حسابياً قدره (3.633) وبنسبة مئوية بلغت (72.2%) وبانحراف معياري (.710) وبدرجة أهمية متوسطة.

المطلب الثاني: نتائج اختبار فرضيات البحث

اختبار الفرضية الرئيسة: وتنص هذه الفرضية على انه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمعايير والسياسات الائتمانية المتمثلة بـ (سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض، القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض، السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض، الضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض، الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض) على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

الجدول (7): نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Regression) لتأثير المعايير والسياسات الائتمانية على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي

البيان	Sig.	R	R^2	B	T المحسوبة	القرار الإحصائي
تأثير المعايير والسياسات الائتمانية على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة	0.000	.242	.492	.634	5.729	رفض الفرضية العدمية

مستوى المعنوية ($\alpha = 0.05$) والقيمة الجدولية ل T = 2.29

يتضح أن قيمة مستوى الدلالة (*Sig.*) بلغت (0.000)، وهذا يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعايير والسياسات الائتمانية المتمثلة بـ (شخصية العميل وسمعته وأخلاقه، الطاقة (القدرة) الاقتراضية، رأس المال والسيولة المتوفرة لدى العميل، الرهن والضمانات المقدمة من العميل، الظروف الاقتصادية للعميل) على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي"، كما تشير إلى أن التباين في المتغيرات المستقلة (R^2) يفسر ما نسبته (.492) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع في حين يعزا الباقي إلى عوامل أخرى. أما فيما يتعلق باختبار الفرضيات المنبثقة عن هذه الفرضية، فإن الجداول التالية تبين النتائج التي تم التوصل إليها:

أولا: اختبار الفرضية الأولى: وتنص هذه الفرضية على انه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

جدول رقم (8): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الأولى

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
أثر معيار سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض	.353	.124	3.82	.322	0.000

* يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة مستوى الدلالة (*Sig.*) بلغت (0.000) مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي، كما أن التباين في المتغير المستقل (*R*) يفسر ما نسبته

(.353) من التباين في المتغير التابع، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.124) وهذه القيمة تبين أن مقدار التأثير في المتغير التابع ناتج عن معيار سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (.322).

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية: وتنص هذه الفرضية على انه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

جدول رقم (9): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الثانية

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
أثر معيار القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة	.394	.155	3.09	.290	0.000

* يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة مستوى الدلالة ($Sig.$) بلغت (0.000) مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي، كما أن التباين في المتغير المستقل (R) يفسر ما نسبته (.394) من التباين في المتغير التابع، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.155) وهذه القيمة تبين أن مقدار التأثير في المتغير التابع ناتج عن معيار القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (.290).

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة: وتنص هذه الفرضية على انه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

جدول رقم (10): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الثالثة

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
أثر معيار السيولة المتوفرة لدى صاحب	.428	.183	3.47		0.000

المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة				.381	

* يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة مستوى الدلالة (.*Sig*) بلغت (0.000) مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي، كما أن التباين في المتغير المستقل (*R*) يفسر ما نسبته (.428) من التباين في المتغير التابع، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.183) وهذه القيمة تبين أن مقدار التأثير في المتغير التابع ناتج عن معيار السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (.381).

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة: وتنص هذه الفرضية على انه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار الضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

جدول رقم (11): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الرابعة

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
أثر معيار الضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة	.385	.148	3.29	.354	0.000

* يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة مستوى الدلالة (.Sig) بلغت (0.000) مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار الضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي، كما أن التباين في المتغير المستقل (R) يفسر ما نسبته (.385) من التباين في المتغير التابع، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.148) وهذه القيمة تبين أن مقدار التأثير في المتغير التابع ناتج عن معيار الضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (.354).

خامسا: اختبار الفرضية الخامسة:

وتنص هذه الفرضية على انه " لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي.

جدول رقم (12): نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط (Simple Regression) للفرضية الخامسة

البيان	R الارتباط	R^2 معامل التحديد	T	B	Sig مستوى الدلالة
أثر معيار الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة	.371	.137	3.145	0.287	0.000

* يكون الإرتباط ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \geq 0.05$) وقيمة T الجدولية 1.671.

أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة مستوى الدلالة (*Sig.*) بلغت (0.000) مما يعني وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي، كما أن التباين في المتغير المستقل (*R*) يفسر ما نسبته (.371) من التباين في المتغير التابع، وهذا يعني أن هناك عوامل أخرى تؤثر في اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة، أما معامل التحديد R^2 فقد بلغ (.137) وهذه القيمة تبين أن مقدار التأثير في المتغير التابع ناتج عن معيار الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض، كما بلغت قيمة درجة التأثير B (0.287).

الخاتمة

وفي الختام نحمد الله أولاً وآخراً على ما يسر من كتابة هذا البحث، ونسأل الله النفع والعون والتوفيق والقبول. ونخلص إلى أهم النتائج والتوصيات.

أولا: النتائج:

أشارت نتائج البحث إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمعايير والسياسات الائتمانية مجتمعة على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي. وفيما يتعلق باتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي فقد حققت وسطاً حسابياً قدره (483.8) وبنسبة مئوية بلغت (77.0%). وتبين أن بيت التمويل الكويتي يتقيد بتوجيهات البنك المركزي وقيود القانونية المتعلقة بمنح القرض في الحدود القصوى، ويهتم بمصادر الوفاء بالقروض التي تمكن صاحب المشروع الصغير المقترض من الوفاء بالدين في مواعيد الاستحقاق، وأنه يتقيد بالسياسة العامة للإقراض المقررة من مجلس الإدارة كما بينت النتائج انه يتم التأكد من سلامة ومقدرة صاحب المشروع الصغير المقترض

على السداد طبقاً للشروط المتفق عليها ويراعي العلاقة بين الودائع والقروض حتى لا تزيد على الحد الذي يضمنه لنفسه على ضوء الدراسة لطبيعة ودائعه. وفيما يتعلق باختبار الفرضيات الفرعية فكانت النتائج كما يلي:

1- وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي، كما بينت النتائج أن الاستجابات على فقرات هذا المعيار كانت بمستوى مرتفع، وحققت أسئلة هذا المعيار وسطاً حسابياً قدره (3.747) وبنسبة مئوية بلغت (74.9%). وتبين أن بيت التمويل الكويتي يميل لاتخاذ قرار الإقراض بناءً على ما يتمتع به صاحب المشروع الصغير المقترض من أخلاقيات وسمعة وسيرة حسنة، ويحرص أيضاً على معرفة مستوى الأمانة والنزاهة التي يتمتع بها المقترض لغايات اتخاذ قرار الإقراض.

2-وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي، كما بينت النتائج أن الاستجابات على فقرات هذا المعيار كانت بمستوى مرتفع، وحققت أسئلة هذا المعيار وسطاً حسابياً قدره (3.700) وبنسبة مئوية بلغت (74.0%)، وقد تبين أن بيت التمويل الكويتي يقوم بدراسة وتقييم قدرة صاحب المشروع الصغير المقترض على إدارة نشاطه بنجاح بهدف اتخاذ قرار الإقراض، ويتبنى أيضاً نماذج المعايير الائتمانية المستخدمة في التحليل الائتماني لغرض اتخاذ قرار الإقراض.

3-وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي، كما بينت النتائج أن الاستجابات على فقرات هذا المعيار كانت بمستوى مرتفع، وحققت أسئلة هذا المعيار وسطاً حسابياً قدره (3.705) وبنسبة مئوية بلغت (78.5%)، وتبين أن بيت التمويل الكويتي يلتزم بمدى ما يتوفر من رأس مال لدى صاحب المشروع الصغير المقترض كشرط في اتخاذ قرار الإقراض، ويحرص أيضاً على تحديد التدفقات النقدية الخاصة بصاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار الإقراض.

4-وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار الضمانات المالية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي، كما بينت النتائج أن الاستجابات على فقرات هذا المعيار كانت بمستوى مرتفع، وحققت أسئلة هذا المعيار وسطاً حسابياً قدره (3.769) وبنسبة مئوية بلغت (75.4%)، وتبين أن بيت التمويل الكويتي يعمد إلى طلب ضمان أشخاص إضافة للضمانات المادية لغايات اتخاذ قرار الإقراض لصاحب المشروع الصغير المقترض،

ويقوم أيضاً بتقييم حجم الضمانات المقدمة من قبل صاحب المشروع الصغير المقترض قبل اتخاذ قرار الإقراض.

5-وجود أثر ذو دلالة إحصائية لمعيار الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض على اتخاذ قرارات الإقراض للمشروعات الصغيرة في بيت التمويل الكويتي، كما بينت النتائج أن الاستجابات على فقرات هذا المعيار كانت بمستوى مرتفع، وحققت أسئلة هذا المعيار وسطاً حسابياً قدره (3.724) وبنسبة مئوية بلغت (74.5%)، وتبين أن بيت التمويل الكويتي يعمل على تحليل قدرة النشاط الخاص بصاحب المشروع الصغير المقترض على الاستمرارية لغايات اتخاذ قرار الإقراض، ويحرص أيضا على دراسة التغيرات القانونية الخاصة بنشاط صاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار الإقراض.

ثانياً: التوصيات:

يوصي الباحث بيت التمويل الكويتي بما يلي:

أولا: الاعتماد على معيار سمعة وأخلاق صاحب المشروع الصغير المقترض كأحد أركان المعايير الائتمانية عند اتخاذ قرارات الإقراض لمشروعه الصغير، وذلك من خلال تعزيز تطبيق هذا المعيار بالإجراءات الآتية:

1-إجراء مقابلة شخصية مع صاحب المشروع الصغير المقترض بهدف إجراء تقييم عام له.

2-الاستعلام عن صاحب المشروع الصغير المقترض من قبل الموردين المتعاملين معه لغايات اتخاذ قرار الإقراض.

3-الاستعلام عن تاريخ صاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار الإقراض.

ثانيا: أهمية معرفة حقيقة القدرة المالية لصاحب المشروع الصغير المقترض قبل اتخاذ قرار الموافقة على منحه القرض المطلوب لمشروعه الصغير، وذلك من خلال التركيز على الجوانب الآتية:

1-تقييم الاتجاهات المستقبلية لصاحب المشروع الصغير المقترض في عمله لغايات اتخاذ قرار إقراضه.

2-توفير نظام معتمد لتحليل البيانات المالية الخاصة بصاحب المشروع الصغير المقترض يسهم باتخاذ قرار إقراضه.

3-معرفة الخبرات الماضية لصاحب المشروع الصغير المقترض في مجال عمله بهدف اتخاذ قرار إقراضه.

ثالثا: ضرورة تحديد حجم السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض قبل الموافقة على منحه القرض المطلوب لمشروعه الصغيرة، وذلك من خلال القيام بما يلي:

1-معرفة حجم السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض في حساباته المصرفية لغايات اتخاذ قرار بإقراضه.

2-تحديد أوجه الإنفاق المختلفة لأموال صاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار بإقراضه.

3-تحليل البيانات المالية الخاصة بصاحب المشروع الصغير المقترض للاطلاع على حجم السيولة المتوفرة لديه سابقاً وحالياً لغايات اتخاذ قرار بإقراضه.

رابعا: مراعاة توافر الضمانات المالية الكافية المقدمة من صاحب المشروع الصغير المقترض عند اتخاذ قرارات الإقراض لمشروعه الصغير، والتركيز على أهمية توفر الضمانات الآتية كأساس لمنح القرض:

1-تحديد نسبة القرض الممنوح إلى الضمانات المقدمة لغايات اتخاذ قرار الإقراض لصاحب المشروع الصغير المقترض.

2-توفير ضمانات ثابتة من قبل صاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار إقراضه.

3-طلب ضمانات سهلة وسريعة التسييل لغايات اتخاذ قرار الإقراض لصاحب المشروع الصغير المقترض.

خامسا: اطلاع بيت التمويل الكويتي على حقيقة الوضع المالي لصاحب المشروع الصغير المقترض بشكل دقيق قبل الموافقة على منحه قرار الإقراض لمشروعه الصغيرة، ولتجنيب بيت المال الكويتي أية مخاطر يتطلب القيام بما يلي:

1-تحليل السيولة المتوفرة لدى صاحب المشروع الصغير المقترض لغايات اتخاذ قرار إقراضه.

2-تحليل الوضع المستقبلي لنشاط صاحب المشروع الصغير المقترض في ظل المتغيرات المحيطة بعمله لغايات اتخاذ قرار بإقراضه.

3-دراسة العمر الزمني لنشاط صاحب المشروع الصغير المقترض في القطاع الذي يعمل به لغايات اتخاذ قرار بإقراضه.

المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أبو جليل، محمد منصور، **دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الإبداع الريادي للمشروعات الصغيرة في الأردن**، (المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية المال والأعمال، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن، 21-22 ماي 2013م)، ص3.

أبو كمال، ميرفت، **الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف وفقاً للمعايير الدولية بازل II: دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين**، (رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، د.ط،2017)، ص77-78.

براك، براك محمد، **أثر خصائص المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الائتمانية: دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الكويتية**، (رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2014)، ص1.

بعلي، عبد الحميد محمود، **دور مؤسسات وشركات ضمان تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة**، (المؤتمر العلمي السنوي العاشر –ريادة الأعمال في مجتمع المعرفة–، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 26 – 29 ابريل 2016م)، ص1.

بنية، صابرينة، وشريط، عابد، (2020) أثر معايير الجدارة الائتمانية المعروفة ب 5 Cs على اتخاذ القرار الائتماني في البنوك الجزائرية، **مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية**، المجلد 4، العدد 2، ص 107-120.

بيت التمويل الكويتي، (2015)، **دليل حوكمة الشركات**، (الكويت:دائرة الدراسات والتدريب، بيت التمويل، 2015).

بو درامة، مصطفى وآخرون، **دور المشروعات المصغرة في تحقيق ريادة الأعمال في الجزائر**، (الجزائر: منشورات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، د.ط، 2010).

حمادو، نعمون، (2019) دور وكالات الجدارة الائتمانية في تحقيق الكفاءة والاستقرار في الأسواق المالية، **مجلة الاقتصاد الصناعي**، المجلد 7، العدد 3، ص 58-73.

دماج، زكريا أمين محمد، (2019)، **صناعة التمويل الأصغر وأثرها على المجتمع: دراسة تطبيقية في اليمن**، أطروحة دكتوراه، أكاديمية الدراسات العليا، جامعة ملايا، كوالالمبور. 2019. ص82

دوابة، أشرف، (200)، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي بعنوان: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 18 - 17 أبريل 2006 ، ص33

ذروة، محمد، **مدى اعتماد بيت التمويل الكويتي على القوائم المالية المدققة في اتخاذ قرارات الإقراض**، (رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2014)، ص1.

زبرة، عبدالله محسن، (2016)، **أثر المعايير الائتمانية على اتخاذ القرارات الاقراضية من وجهة نظر أجهزة الرقابة الداخلية في البنوك التجارية الكويتية**، (رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، 2016)، ص1.

الزبيدي، حمزة، (2018)، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، (الأردن: دار الوراق للنشر والتوزيع، د.ط.، 2016).

طلبة، أميرة، (2018) محددات الجدارة الائتمانية للديون السيادية، **مجلة دراسات اقتصادية**، المجلد 6، العدد 1، ص 223-246.

عبد الحميد، عبد المطلب، (2016)، **البنوك الشاملة: عملياتها: إدارتها**، (العراق: الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، د.ط، 2016).

عثمان، محمد، (2008)، **أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك: دراسة تطبيقية على قطاع البنوك التجارية الأردنية باستخدام معادلة Tobin's Q**، (أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، 2008)، ص43.

المحروق، ماهر وآخرون، (2016)، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها**، (الأردن: منشورات مركز المنشورات الصغيرة والمتوسطة التابع للأكاديمية العربية للعلوم المصرفية، د.ط، 2016).

ملكاوي، نازم، **نظم دعم القرارات ونظم ذكاء الأعمال وأثرهما في تحسين عملية اتخاذ القرارات في المستشفيات الأردنية: دراسة حالة لمستشفى الملك عبد الله المؤسس الجامعي**، (الأردن:جامعة جدارا)، ع1، 2014م، ص143-168.

المراجع باللغة الانجليزية

Bhattacharyya, Satybir. **Entrepreneurship and Innovation: How Leadership Style Makes the Difference?,** Journal for Decision Makers, 31. (1) : 107 -119.

Catherine Soke, Fun Ho, & Nurul Izza Yusoff, (2009), **A preliminary study on credit risk management strategies of selected financial institutions in Malaysia**, Journal Pengurusan, 3, (23) :33-49.

Kuratko, D. F. (2015). **The Emergence of Entrepreneurship Education, Trends and Challenges**, Entrepreneurship Theory and Practice, 29 (5): 578.

Manimala, M., (2016). **Entrepreneurship Globalizing Economy**, IIMB Management Review, 1 (18): 283.